الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الثلاثاء

02 **ذو القعدة** 1441 – 23 **يونيو** 2020

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
هيئة حقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	4

العواد: «قانونية» أجهزة الدولة ضابط اتصال لـ«حقوق الإنسان»

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 02 ذو القعدة 1441هـ - 23 يونيو 2020م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2029735

أكد رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور عواد بن صالح العواد أن موافقة مجلس الوزراء على المهمات المتعلقة بحقوق الإنسان المسندة إلى الإدارات القانونية في الجهات الحكومية ستعزز عمل الهيئة وتشكل إضافة نوعية لها في تنفيذ الاختصاصات التي نص عليها تنظيمها.

وأوضح أن قرار مجلس الوزراء قضى بأن تكون الإدارة القانونية في الجهة الحكومية ضابط اتصال لهيئة حقوق الإنسان في جميع المهمات ذات الطبيعة المشتركة، كما تضمن القرار أن يكون من ضمن المهمات الكشف عن التجاوزات والمخالفات التي تشكل انتهاكاً لحقوق الإنسان وإشعار صاحب الصلاحية لاتخاذ اللازم حيال معالجتها، وتزويد الهيئة بجميع ما يتعلق بادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان.

وقال: "يأتي هذا القرار ليؤكد مجدداً حرص المملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، وولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز على المضي قدماً في حماية حقوق الإنسان وتعزيزها بما يحفظ للفرد كرامته وإنسانيته."

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

بأمر الملك ترقية وتعيين 22 قاضياً في ديوان المظالم

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 02 ذو القعدة 1441هـ - 23 يونيو 2020م
http://www.alriyadh.com/1828032

أصدر خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود - حفظه الله- أمراً ملكياً بترقية وتعيين 22 قاضيًا بديوان المظالم على مختلف الدرجات القضائية.

وأوضح معالي رئيس ديوان المظالم رئيس مجلس القضاء الإداري الشيخ الدكتور خالد بن محمد اليوسف، أن الأمر الملكي الكريم تضمن ترقية قاضٍ من درجة (قاضي استئناف) إلى درجة (رئيس محكمة استئناف)، وترقية 12 قاضيًا من درجة (قاضي/أ) إلى درجة (وكيل محكمة/ب)، وتعيين تسعة قضاة على درجة (ملازم قضائي).

وأكد معاليه، أن هذا الأمر الملكي، يأتي تأكيداً لحرص القيادة الرشيدة - أيدها الله - بكل ما من شأنه دعم مرفق القضاء الإداري، وتطوير أداء عمله، ورفده بكفاءات قضائية مميزة؛ وصولًا لقضاءٍ إداري متميز بأحكامٍ رصينة تُحفظ بها الحقوق وترد المظالم، مما تُحقّق - بإذن الله - الجودة والكفاءة التي تنعكس إيجابًا على العمل القضائي، بتوفيق من الله -عز وجل- أولاً، ثم بعناية واهتمام من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، وسمو ولي عهده الأمين – حفظهما الله - من خلال ما يوليانه من عناية كبيرة بمرفق قضاء ديوان المظالم سعيًا لتعزيز جهود العدالة في المجتمع، بما يحقق كفالة الحق وحماية الحقوق.

«هيئة الترفيه»: منع الأطفال وكبار السن من حضور الفعاليات الترفيهية

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 02 ذو القعدة 1441هـ - 23 يونيو 2020م
http://www.alriyadh.com/1827998

منعت هيئة الترفيه كبار السن والأطفال من حضور الفعاليات الترفيهية ودخول مدن الملاهي ومراكز الترفيه للحفاظ على سلامتهم.

وأكدت الهيئة عبر تغريدة نُشرت في حسابها الرسمي على موقع التواصل الاجتماعي "تويتر" أن قرار المنع ينطبق على من تتجاوز أعمارهم الـ 65 عام، ومن تقل عن 15 عام إلى في حال كانت الفعالية مخصصة للأطفال فقط.

كما نصحت الهيئة الاشخاص الذين يعانون من أمراض مزمنة بعدم الحضور لإمكان التجمع الترفيهية حتى لا يلحق بهم

«الشورى» يناقش التحول التدريجي لـ «الخطوط الحديدية»

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 02 ذو القعدة 1441هـ - 23 يونيو 2020م
https://www.al-madina.com/article/690573

واس - الرياض
عقدت لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات في مجلس الشورى «عن بعد» اجتماعًا برئاسة عضو المجلس رئيس اللجنة اللواء المهندس ناصر بن غازي العتيبي، بمشاركة رئيس الهيئة العامة للنقل رئيس المؤسسة العامة للخطوط الحديدية المكلف الدكتور رميح بن محمد الرميح، وعدد من مسؤولي المؤسسة.
وبحث الاجتماع الذي شارك فيه أعضاء اللجنة التقرير السنوي للمؤسسة العامة للخطوط الحديدية للعام المالي 1440/1441هـ، المحال للمجلس.
واستعرض المجتمعون خلال الاجتماع أبرز إنجازات المؤسسة خلال مدة التقرير السنوي، وأهم المعوقات التي تواجه أداءها، ومراحل التحول التدريجي لنقل الأصول والممتلكات للشركة السعودية للخطوط الحديدية.
كما درس الاجتماع أبرز ما ورد في التقرير السنوي للمؤسسة العامة للخطوط الحديدية خلال عام التقرير، تمهيدًا لإعداد تقريرها المتضمن توصياتها ورأيها ورفعه إلى المجلس لمناقشته في الفترة القادمة تحت القبة.
وطرح أعضاء اللجنة خلال الاجتماع عددًا من التساؤلات حول جهود المؤسسة في رفع جودة الخِدْمات التي تقدمها لمستفيديها، ومعالجة المعوقات والمشكلات التي تواجهها.

إقرار لائحة المحاكم التجارية .. 281 مادة ترفع الأمان الحقوقي لجذب الاستثمار

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 02 ذو القعدة 1441هـ - 23 يونيو 2020م
https://www.aleqt.com/2020/06/23/article_1857701.html

«الاقتصادية» من الرياض

أصدر الشيخ الدكتور وليد الصمعاني وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء، قرارا بالموافقة على اللائحة التنفيذية لنظام المحاكم التجارية، التي تضمنت عددا من المحددات والإجراءات والضوابط والقواعد لمواد نظام المحاكم التجارية، بهدف رفع جودة القضاء التجاري وسرعة الفصل في المنازعات، لتعزيز البيئة التجارية في المملكة ورفع الأمان الحقوقي التجاري لجذب الاستثمار، مواكبة لرؤية المملكة 2030.
وتضمنت اللائحة التي سيعمل بها بعد نشرها في الجريدة الرسمية أحكام الاتفاق الخاص بين الأطراف وتنظيم دوائر المحاكم بحسب أنواع الدعاوى، دعما للتخصص النوعي للقضايا ذات الوحدة الموضوعية.
كما تضمنت اللائحة التي جاءت بـ281 مادة لائحية تحديدا لأعمال أعوان القضاء وضوابط الاستعانة في القطاع الخاص وإجازة الاستعانة بالآراء الفنية والتوسع في الخبراء، لتشمل الاستئناس برأي التجار في حال كانت المنازعة بين تاجرين، ويكون التاجر المستأنس برأيه ممتهنا للنشاط محل المنازعة.

وتضمنت اللائحة تحديد إجراءات التقاضي الإلكتروني والترافع عن بعد وتحديد اختصاص المحاكم التجارية في الدعاوى المقامة على التاجر في منازعات العقود التجارية، متى كانت قيمة المطالبة الأصلية في الدعوى تزيد على 500 ألف ريال.
واشتملت اللائحة على مدد وقواعد الدفع بعدم الاختصاص ومحددات عدم سماع الدعوى لمضي المدة والمدد الإجرائية وإجراءات التبليغ وحق الاطلاع على بيانات الدعاوى التجارية، مثل طلب الحصول أو الاطلاع على مستند وقواعد لنشر الأحكام.
ونصت اللائحة على أن يكون الترافع حصرا على المحامين في عدد من الدعاوى، ووجوب أن تكون المرافعة وتقديم أي مذكرات لدى الدائرة التجارية في المحكمة العليا من محام في جميع الأحوال.
وتضمنت اللائحة عددا من الدعاوى يجب اللجوء فيها إلى المصالحة والوساطة وإجراءات نظر الدعوى وتهيئتها ووضع خطة لإدارة الدعوى وتحديد نصاب الدوائر القضائية في نظر الدعاوى، وقواعد للدعاوى المستعجلة والإثبات بجميع طرقه وإجراءات الاستعانة بالخبرة.
ووضعت اللوائح إجراءات للتظلم والاعتراض على أمر الأداء ورفع طلب الاستئناف وتحديد الأحكام والقرارات التي تكون بمرافعة أو بدونها والتماس إعادة النظر والنقض ومدة نظر الدعاوى اليسيرة وإجراءاتها وشروط الدعوى الجماعية وقواعدها.
وكان الشيخ الدكتور وليد بن محمد الصمعاني وزير العدل، أكد أن نظام المحاكم التجارية سيكون ذراعا تشريعية مهمة لعمل هذه المحاكم بما يحقق جودة المخرجات وكفاءة الأداء وتنظيم الإجراءات القضائية، ودعم عملية التحول الرقمي، بما يعزز من سرعة الفصل في المنازعات التجارية نظرا إلى متطلبات هذا النوع من الأقضية.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

لماذا لم يقابل خروج العمالة الوافدة ارتفاعا بالتوطين؟

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 02 ذو القعدة 1441هـ - 23 يونيو 2020م
https://www.aleqt.com/2020/06/22/article_1856616.html

عبد الحميد العمري

امتدادا لما سبق الحديث عنه، بخصوص الأهمية القصوى لإقرار برنامج لتوطين الوظائف العليا القيادية، التنفيذية في القطاع الخاص، لما يمثله من آلية عملية، تمتاز بنفاذية أقوى وأكثر دقة، تمكن البرنامج من الوصول إلى الوظائف المتمنعة المشغولة بالعمالة الوافدة في المستويات الإدارية الأعلى، وذات الأجور والمزايا المالية الأفضل، وتعد الوظائف الأكثر طلبا من الموارد البشرية الوطنية، والأكثر ملاءمة لهم من حيث المؤهلات العلمية اللازمة ومستويات الأجور المجدية، وهي أيضا الوظائف الأكثر تمسكا بها من طرف العمالة الوافدة المسيطرة عليها، التي لم تستطع برامج التوطين مجتمعة منذ مطلع 2011 حتى تاريخه أن تصل إليها، بل على العكس تماما فقد تنامت سيطرة العمالة الوافدة عليها، وأصبحت على مسافة أكثر بعدا عن الموارد البشرية الوطنية، وستزداد تلك المسافة اتساعا طالما افتقرت سوق العمل المحلية لبرنامج توطين فعال يستهدف تلك الوظائف تحديدا.
كان لافتا جدا أن يصل صافي انخفاض العمالة الوافدة إلى نحو 2.2 مليون عامل خلال الفترة 2017 – 2019، مقابل صافي ارتفاع العمالة المواطنة خلال الفترة نفسها بما لا يتجاوز 24.5 ألف عامل، وسرعان ما تنجلي غرابة تلك التطورات المتعاكسة تماما، حينما نتغلغل في صلب وتفاصيل تغيرات سوق العمل المحلية طوال الفترة، واكتشاف أن انخفاض العمالة الوافدة قد تركز على الوظائف الأدنى تأهيلا علميا والأدنى دخلا في السوق "3000 ريال/شهريا فما دون"، وهي الوظائف ذاتها التي لا تجد طلبا حقيقيا من قبل الباحثين والباحثات عن عمل من المواطنين، في المقابل أظهرت بيانات الوظائف الأكثر طلبا والأكثر ملاءمة والأعلى دخلا شهريا والمشغولة بعمالة وافدة خلال الفترة نفسها أن انخفاضها لم يتجاوز 28.8 ألف وظيفة فقط، أي ما لا تتجاوز نسبته من صافي انخفاض العمالة الوافدة 1.3 في المائة.

لا يمكن القول هنا فحسب إن باب خروج ورحيل العمالة الوافدة، يختلف كليا عن باب دخول وتوظيف العمالة الوطنية، بل لا بد من التأكيد أن الباب الحقيقي لدخول العمالة الوطنية ما زال موصدا بدرجة كبيرة في وجهها، والتأكيد أيضا أن التطورات السالفة أعلاه وغيرها مما سبق الحديث عنه في مقالات سابقة، تشير بوضوح تام إلى أن الفاعلية اللازمة لبرامج التوطين لا تزال أدنى بكثير من قوة سيطرة العمالة الوافدة، والنتائج الظاهرة على أرض الواقع في سوق العمل أصدق شاهد على هذا.

سابقا؛ تم اقتراح كثير من برامج التوطين، واقتراح أن ترتبط رسوم العمالة الوافدة بمستويات الأجور السنوية المدفوعة، عوضا عن وضعها الراهن بمبالغ محددة، أظهرت تضاؤل نسبتها إلى الأجور بالنسبة للأجور الأعلى، ولهذا شهدت سوق العمل ضغطا عاليا على العمالة الأدنى أجورا ولم يستطع كثير منهم تحملها، ما دفعها إلى إنهاء عقودها ومغادرتها البلاد، في الوقت ذاته الذي لم تجد الوظائف التي تركتها تلك العمالة إحلالا لها من قبل المواطنين الباحثين عن عمل، لعدم وجود طلب في الأصل من قبل المواطنين على تلك الوظائف، بينما ظلت الوظائف التي عليها الطلب في قبضة العمالة الوافدة الأعلى أجورا، وكل ذلك أدى بدوره إلى ارتفاع تكلفة العمالة الأدنى دخلا، وارتفاع معدل البطالة خلال الفترة نفسها أعلاه، وتزايد معوقات التوطين، وكل هذا ألقى بتبعاته العكسية على الجميع دون استثناء "أفراد المجتمع والأسر، أرباب القطاع الخاص، الاقتصاد الوطني"، باستثناء الرابح الوحيد بين كل الأطراف ممثلا في العمالة الوافدة التي أحكمت سيطرتها على دفة اتخاذ القرار في منشآت القطاع الخاص، والمقدر عددها بنحو 571 ألف عامل وافد، وإضافة الوظائف المتوسطة من حيث المستويات الإدارية والأجور الشهرية، سترفع إجمالي تلك الوظائف المجدية في مختلف منشآت القطاع الخاص إلى نحو 939.5 ألف وظيفة، وفقا لأحدث بيانات المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية "الربع الأول 2020"، وهو المجموع من الوظائف التي تتجاوز بعددها إجمالي أعداد العاطلين عن العمل من المواطنين والمواطنات، الذي يستقر عند أدنى من 800 ألف عاطل وعاطلة.

لقد تأكد لنا جميعا أن فاتورة غياب إقرار برنامج لتوطين الوظائف العليا "القيادية، التنفيذية"، لا تقف عند مجرد استمرار معدل البطالة مرتفعا، بل تتجاوزه إلى إرباك أعمال القطاع الخاص، والتسبب في ارتفاع تكلفة خدمات العمالة الوافدة الأدنى دخلا، وارتفاع معدل التضخم، واستمرار ارتفاع مستويات الحوالات إلى خارج الحدود، عدا ما يرتبط بهدر كثير من الأموال على عديد من برامج التوطين، التي جاءت نتائجها أدنى بكثير مما تم إنفاقه عليها، ومن الجهود التي تطلبتها.

وتأكد لنا جميعا أن إقرار هذا البرنامج خلال الفترة الراهنة، المتوقع أن تتضاعف خلالها مع انتشار الجائحة العالمية لفيروس كورونا كوفيد - 19 الضغوط على سوق العمل المحلية، أؤكد أن إقرار البرنامج أصبح ضرورة ملحة، وأن لا متسع لتأخر إقراره أكثر مما مضى، بالنظر إلى توقعات فقدان العمالة الوطنية وظائفها تحت الضغوط الراهنة، سيضافون إلى الأعداد المرتفعة الراهنة للمتعطلين ذكورا وإناثا من المواطنين، عدا مخرجات التعليم التي ستنضم قريبا إليهم طلبا لفرص العمل، وكل هذا سيكون بالغ الصعوبة إلى حد بعيد جدا، بحال بقيت أوضاع برامج التوطين على أوضاعها السابقة، ولم تشهد إقرار برنامج فاعل يستهدف توطين الوظائف العليا "القيادية، التنفيذية."

المملكة تمد يدها بالخير لفرقاء اليمن

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 02 ذو القعدة 1441هـ - 23 يونيو 2020م
https://www.al-madina.com/article/690588

علي آل شرمة

مرة أخرى تمد المملكة يدها بالخير للإخوة اليمنيين، وتسعى جاهدة لتوحيد صفوفهم، ومساعدتهم على تجاوز خلافاتهم، ليتفرغوا لمواجهة عدوهم المشترك المتمثل في المليشيات الحوثية العميلة، التي ارتضت أن تكون مخلبًا لنظام الملالي في إيران، يهاجمون بواسطته أرض العروبة.. هذه المرة ركزت الدبلوماسية السعودية على حث الأطراف اليمنية على تنفيذ اتفاق الرياض الذي تم توقيعه في الخامس من نوفمبر الماضي، والذي شكَّل خارطة طريق متكاملة لحل الأزمة، وتناول كافة أوجه الخلافات وأوجد لها الحلول الملائمة، لكن حالت ظروف مختلفة دون تنفيذه بالشكل المطلوب.

وتنطلق الرياض في حرصها على مد يد العون لليمنيين من نظرة راسخة وسياسة ثابتة، تقوم على أن اليمن هو العمق التاريخي للسعودية، وشعبيهما شقيقان يجمع بينهما الدين الخالد واللغة المشتركة وتربط بينهما أواصر القربى والمصير الواحد.. وهي علاقات تعود بتاريخها إلى عهود سحيقة.. لذلك لم يكن مستغربًا أن تبدي المملكة كل هذا الاهتمام بمصلحة اليمن، وتبذل كل تلك الجهود لأجل أن يعود للقيام بدوره القيادي الذي عرف به منذ الأزل.
أما النظام الإيراني المارق فلم يكن من قبيل المصادفة أن يختار اليمن لتنفيذ مؤامراته الهدامة، وفي سبيل تحقيق مخططه لم يتوانَ عن إثارة قضايا خلافية تجاوزتها الدول في العصر الحديث، واستطاع عبر تجنيد مليشيات الحوثيين أن يزرع الشقاق والخلافات بين أبناء الوطن الواحد، بعد أن أمد عملاءه بأدوات الموت والدمار، كل ذلك لتحقيق هدف واحد هو إضعاف الدول العربية وإفقادها مصادر قوتها ليسهل عليه فيما بعد ابتلاعها والسيطرة عليها.
ولاشك أن الحكومة الشرعية التي يقودها الرئيس عبدربه منصور هادي والمجلس الانتقالي الذي يتزعمه عيدروس الزبيدي يقفان في خندق واحد، هدفهما هو مواجهة المليشيات الانقلابية، وتحييد الخطر الإيراني، لذلك فإن على الجانبين إدراك أن أي خلاف بينهما يستفيد منه بشكل مباشر الطرف الذي يقف في خانة العمالة والارتزاق.. لذلك فإن المطلوب منهما في هذه الفترة هو غض الطرف عن خلافاتهما الصغيرة، والتسامي فوق تباين وجهات النظر، والتركيز على إنجاز المهمة التي ينتظرها الشعب اليمني بفارغ الصبر.
بعد الخلاص من كابوس الحوثي الذي جثم على صدور اليمنيين خلال السنوات الماضية يمكن للشرعية والمجلس الانتقالي الجلوس على طاولة المفاوضات للوصول إلى حلول ترضيهما معًا حول تفاصيل خلافاتهما، ولا شك إطلاقًا في أن دول التحالف العربي بقيادة المملكة والإمارات يمكنها القيام بدور الوسيط النزيه الذي يقرب بين مواقف الطرفين وتقودهما للاتفاق الذي يلبي تطلعاتهما ويحقق مصالح اليمن.
كذلك يجب الانتباه بشدة للدور التخريبي الذي تقوم به جماعة الإخوان المسلمين الإرهابية ومساعيها المتواصلة لتوسيع شقة الخلاف بين الجانبين، وأبرز ما يحضر في هذا الصدد الحملة التي بدأتها قناة الجزيرة القطرية ضد المبادرة التي تقدمت بها المملكة، وهي حملة لا تهدف سوى لإحداث الفتنة بين اليمنيين، ولا غرابة في ذلك فالأدوار التحريضية غير مستغربة عليها، ولا مصلحة لديها في وصول اليمنيين لاتفاق يوحد جهودهم، فقد باتت ذراعًا إعلاميًا لا يخدم سوى المصالح الإيرانية في المنطقة.
كان اتفاق الرياض -باعتراف معظم دول العالم ومؤسساته الدولية- فرصة سانحة للوصول لحلول كافة النقاط التي كانت مثار خلاف بين اليمنيين خلال العقود الماضية، فلم يترك جانبًا إلا تطرق له، وجمع كافة ألوان الطيف السياسي في اليمن حول مائدة الحوار، كما ابتعدت الدبلوماسية السعودية عن التدخل المباشر في التفاوض، والتزمت بالحياد الإيجابي، واكتفت بتقريب وجهات النظر متى كان ذلك ضروريًا.. لذلك لم يكن مفاجئًا أن يتوصل الجميع لاتفاق شامل، بعد أن أظهر أبناء اليمن ما عرفوا به من حكمة بالغة.
المؤسف أنه في الوقت الذي كان يتوقع فيه الجميع أن يتفرغ اليمنيون لمواجهة عدوهم الرئيس، وتتكاتف جهودهم وتتوحد صفوفهم، بدأت جماعة الإخوان كعادتها في ممارسة أدوار العمالة التي عرفت بها على مدار تاريخها الأسود، فعملت بشتى الصور لإجهاض ما تم التوصل إليه من تفاهمات وإفراغه من مضمونه، ولتحقيق ذلك الهدف سخرت أبواقها الإعلامية المسعورة التي تفرغت لمهاجمة الاتفاق، وتأجيج الخلافات، ونشر الإشاعات، والحديث عن اتساع شقة الخلاف بين الطرفين.
الآن يقف اليمنيون أمام لحظة حاسمة من تاريخ بلادهم، وتبدو جميع الأطراف أمام مفترق طرق، إما أن تتوحد صفوفهم وتتكاتف كالبنيان المرصوص لهزيمة المشروع الإيراني، وبعدها يتفاوضون حول قضاياهم الخاصة، أو تستمر خلافاتهم التي تهدد مصير بلادهم، لكن عليهم إدراك أن بأيديهم التسامي فوق الصغائر والتركيز على القواسم المشتركة، فمهما حاول الآخرون مساعدتهم فإن القرار بأيديهم وحدهم، ولن تغفر الأجيال المقبلة لكل من تسبب في إلحاق الأذى بمستقبلها أو اضاع أحلامها، فذاكرة التاريخ لا تنسى ولا ترحم.

كاريكاتير

المصدر: جريدة الجزيرة الثلاثاء 02 ذو القعدة 1441هـ - 23 يونيو 2020م

https://www.al-jazirah.com/2020/20200623/cr2.htm

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 02 ذو القعدة 1441هـ - 23 يونيو 2020م

https://www.aleqt.com/